الأمم المتحدة

A/AC.281/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 August 2013
Arabic
Original: English

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

جنيف ٢٠١٣

البند ٦ من جدول الأعمال

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين

مشروع
تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

رابعاً- المناقشات المعقودة والمقترحات المقدمة

١٨- خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية، أجرى المشاركون مناقشات تفاعلية ومفتوحة وبناءة بشأن الجوانب الموضوعية لمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وأقر المشاركون بغياب نتائج ملموسة لمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي تجرى في إطار الأمم المتحدة لأكثر من عقد من الزمان، وأكدوا على الطابع الهام والعاجل لإحراز تقدم موضوعي بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الأولوية. وطوال تلك المناقشات، وكذلك في ورقات العمل المقدمة إلى الفريق العامل، قدم ممثلو الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني طائفة منوعة من الآراء والمقترحات التي ترد في الفقرات التالية دون المساس بالمواقف الوطنية ودون محاولة إضفاء طابع شامل أو جامع عليها. ويمكن الاطلاع على تفاصيل المناقشات المعقودة والمقترحات المقدمة أثناء اجتماع الفريق العامل فيما أُلقي من بيانات وما قُدم من ورقات عمل وغير ذلك من وثائق المؤتمر.

الرجاء إعادة الاستعمال

ألف- نُهُج بشأن كيفية المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

١٩- في سياق تناوله لسبل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ناقش الفريق العامل الحالة الراهنة لنزع السلاح النووي وآفاقه وما يواجهه من تحديات.

٢٠- وأكد المشاركون في اجتماع الفريق العامل أن الهدف العالمي للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لا يزال يتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونوقشت عدة نُهُج لتحقيق هذا الهدف، من بينها خطة عمل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والعنف من أجل بلوغ الغاية المتمثلة في نزع السلاح النووي بطريقة عالمية، ومحددة زمنياً، وغير تمييزية، ومرحلية، وقابلة للتحقق؛ ونهج متدرج بخطوات تصاعدية متضافرة تتكلل بالإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية؛ ونهج شامل يتمثل في برنامج ينفذ على مراحل بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما يشمل اتفاقية للأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها؛ وإطار ملزم قانوناً تتعهد كل الدول بموجبه بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ويتألف من عناصر متضافرة، وينفذ على نحو غير مشروط، ويستند إلى أطر زمنية ومؤشرات مرجعية محددة بوضوح؛ ونهج "عناصر البناء" الذي يتألف من مجموعة عناصر متضافرة أحادية وثنائية وبين بضعة أطراف ومتعددة الأطراف، دون أن ينطوي على شروط أو يخل بالإطار الزمني.

٢١- ولكن الفريق العامل أكد أنه بصرف النظر عن النهج الذي سيقرر المجتمع الدولي اتباعه من أجل المضي قدماً في نزع السلاح النووي والوصول في نهاية المطاف إلى القضاء على خطر التبعات الإنسانية الكارثية لاستخدام السلاح النووي، فإنه يتعين على المجتمع الدولي التركيز على الأرضية المشتركة لا على الخلافات.

باء- عناصر يتعين مراعاتها في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

٢٢- ناقش الفريق العامل العلاقة بين العناصر اللازمة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ومع إقرارها بالترابط بين الطريقة والعناصر، أفادت بعض الوفود بوجود عناصر يلزم تناولها بصرف النظر عن الطريقة المتبعة. فيما طُرحت أيضاً فكرة أن الطريقة هي التي ستحدد العناصر.

٢٣- كما جرت مناقشة الطابع المتعدد الأطراف للمفاوضات الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وكذلك المبادرات الأحادية والثنائية والمطروحة من بضعة أطراف.

٢٤- كما نوقشت كيفية تصنيف العناصر اللازمة لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وتلك اللازمة للحفاظ عليه. وجرت دراسة عدة بدائل لتصنيف العناصر تفاوتت من مرحلة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه (الحالة النهائية/التدابير المؤقتة) إلى الإطار الزمني لوضعها (عناصر قصيرة/متوسطة/طويلة الأجل) إلى طابعها (تدابير بناء الثقة على الصعيد السياسي/صكوك ملزمة قانوناً).

٢٥- وناقش الفريق العامل الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للالتزامات والتعهدات القائمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونتائج مؤتمرات استعراضها.

٢٦- وخلال ما جرى من مناقشات وما أُلقي من بيانات وما قُدم من ورقات عمل، نظر المشاركون في أهمية المتابعة الكلية غير المشروطة ولا الهرمية لعناصر المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ومع التشديد على الحاجة إلى تطبيق مبادئ الشفافية وإمكانية التحقق واللارجعة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، أُثيرت العناصر التالي ذكرها والتي تشمل التدابير السياسية والصكوك القانونية التي يمكن وضعها وتنفيذها مثل:

- التأكيد على الالتزام القاطع لجميع الدول بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛
- إبقاء أو إعلان الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتحويل المنشآت إلى العمل للأغراض السلمية مع خضوعها لإجراءات التحقق الدولية؛
- إبقاء أو إعلان الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية أو استحداث أنواع جديدة منها أو تحديث منظوماتها الحالية؛
- الحد من دور الأسلحة النووية في العقائد/الأوضاع/الاستراتيجيات العسكرية والأمنية على الصعيد الوطني وعلى صعيد التحالفات، في سبيل الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة؛
- إبقاء أو إعلان حالة عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية؛
- إزالة الأسلحة النووية من أقاليم الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة؛
- تحديد المواد الانشطارية التي لم تعد ضرورية للأغراض العسكرية، ووضع ترتيبات تَحقّق مُلزمة قانوناً، في سياق عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لضمان إزالة لا رجعة فيها لهذه المواد الانشطارية؛
- تعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال إزالة الشروط والتحفظات التي فرضتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتوسيع انتشار هذه المناطق عن طريق إنشاء مناطق جديدة في الأماكن التي لا توجد فيها بالفعل، لا سيما في الشرق الأوسط؛ وكذلك وضع تشريعات وطنية تحظر الأسلحة النووية؛

- زيادة الشفافية وتوفير خط أساس واضح لقياس التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك إجراء جرد كامل للمخزونات من الأسلحة النووية، والرؤوس الحربية النووية، ومنظومات إيصال الأسلحة، والمواد الانشطارية الخاصة بصنع الأسلحة النووية. وناقش المشاركون أهمية الإبلاغ المنتظم في هذا السياق باستخدام شكل موحد؛

- تحسين التدابير المتخذة لتأمين الأسلحة النووية ولتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، بوسائل منها وضع صكوك قانونية واتخاذ تدابير أخرى، من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من إمكانية وقوع تفجيرات نووية، سواء كانت مقصودة أو عارضة أو ناتجة عن خطأ في الحسابات؛

- تنفيذ تدابير للحد من الأخطار النووية؛

- استحداث أدوات وقدرات وآليات للتحقق، من أجل استخدامها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؛

- تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

- التأكيد على التعهدات بعدم الانتشار والامتثال للالتزامات في هذا المجال.

٢٧- وناقش الفريق العامل أيضاً تدابير تتألف من صكوك ملزمة قانوناً من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، على أن يتم تنفيذها في مرحلة انتقالية. وتتضمن ما يلي بصفة أولية:

- التزام متعدد الأطراف، يكون واضحاً وملزماً قانوناً ويتسم بالشمولية وعدم التمييز، من جانب جميع الدول بهدف نزع السلاح النووي، مع وضع مؤشرات مرجعية وأطر زمنية محددة بوضوح؛

- خفض الترسانات النووية الموجودة في أي مكان ومن أي نوع، على نحو تدريجي لا انقطاع فيه ولا رجعة، مع تحديد مؤشرات مرجعية وأطر زمنية واضحة، واقتران ذلك بوجود نظام دولي للتحقق تخضع له جميع المنشآت النووية؛

- وضع صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً يتناول جميع جوانب تجارب الأسلحة النووية، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛

- وضع صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً يتناول حظر جميع الجوانب المتعلقة بالمواد الانشطارية المستخدمة لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛

- حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

- وضع ترتيبات قانونية ثنائية أو تضم بضعة أطراف، فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛
- وضع صك ملزم قانوناً بشأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية.

٢٨- نظر الفريق العامل في العناصر اللازمة للحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية فور إيجاده. ولتحقيق هذا الغاية، تم تحديد العناصر التالية:

- الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والمواد المستخدمة في صنعها والتحقق من ذلك؛
- حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛
- حظر امتلاك الأسلحة النووية أو تكديسها أو استحداثها أو نقلها؛
- حظر إنتاج أو استعمال المواد الانشطارية الموجودة بالفعل من أجل صنع أسلحة نووية وإخضاع جميع هذه المواد لضمانات دولية؛
- حظر تجارب الأسلحة النووية في جميع أشكالها، بما فيها التجارب فوق الحرجة ودون الحرجة؛

جيم- استعراض دور الأسلحة النووية في السياق الأمني للقرن الحادي والعشرين من أجل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

٢٩- ناقش الفريق العامل أهمية دراسة دور الأسلحة النووية في السياق الأمني للقرن الحادي والعشرين.

٣٠- وفي سياق تناول دور الأسلحة النووية، نظر المشاركون في تعاريف للأمن الجماعي تتسم بنطاق أوسع وبقدر أكبر من تعدد الأبعاد وتأخذ في اعتبارها جملة أمور منها المسائل الإنسانية والأهداف الإنمائية. وطُرح الأثر الإنساني للأسلحة النووية باعتباره مسألة شاملة لعدة قطاعات وتؤثر على جميع عناصر برنامج نزع السلاح. كما ذكر المشاركون الحاجة إلى دراسة طابع الأمن في القرن الحادي والعشرين، متسائلين عن مدى تلبية الأسلحة النووية للاحتياجات الأمنية. ونوقشت مسألة التقليل من قيمة الأسلحة النووية والتشكيك في أثر أوضاع الردع.

٣١- وناقش المشاركون الحاجة إلى مراعاة مفاهيم الأمن لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية والحاجة إلى تهيئة حالة من الحوار والثقة والطمأنينة فيما بين تلك الدول. وقُدمت مقترحات تتعلق بالحد من الدور البارز للأسلحة النووية في العقيدة الأمنية الحالية. كما أُثيرت مسألة الحاجة إلى التواصل بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتلك الحائزة لها.

٣٢- وشملت المقترحات طائفة من الأنشطة بدءا من الإجراءات الانفرادية للحد من الرؤوس الحربية النووية التعبوية والاستراتيجية والتي لم يتم نشرها، وصولاً إلى إزالتها الكاملة من خلال عملية تفاوضية متعددة الأطراف. كما قدم المشاركون مقترحات تتناول منع تحديث الترسانات النووية القائمة ومنع استحداث أسلحة جديدة.

دال- دور القانون الدولي في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

٣٣- نظر الفريق العامل في مساهمة القانون الدولي في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونظر الفريق في ثغرات الإطار القانوني الدولي القائم.

٣٤- وناقش الفريق خيارات سد الثغرات القانونية القائمة أمام تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية، بما فيها الثغرات في الإطار القانوني الدولي الحالي، وذلك من خلال صك قانوني متعدد الأطراف، أو عدة صكوك، بشكل مكمّل للصكوك القائمة. وناقش المشاركون مدى عالمية ذلك الصك/الصكوك ومدى حظره/حظرها لاستحداث الأسلحة النووية (بما يشمل التحديث)، ولجميع أشكال تجاربها، وإنتاجها، وإنتاج المواد الانشطارية أو استعمال الموجود منها لأغراض تصنيع الأسلحة النووية، وامتلاك وتكديس الأسلحة النووية، ونقلها، وكذلك استعمالها والتهديد باستعمالها. ونوقش في هذا السياق خيار وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

٣٥- ومع مراعاة الجهود السابقة في مجال التدابير الأحادية والثنائية لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ناقشت الوفود عددا من التدابير الملموسة المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي، تُتخذ من خلال صكوك ملزمة قانوناً وفي إطار زمني محدد. كما نوقش نظام التحقق من نزع السلاح النووي المنشأ من خلال الصكوك الملزمة قانوناً.

٣٦- ومن أجل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، والحفاظ عليه على وجه الخصوص، ناقشت الوفود توسيع نطاق تطبيق نظام الضمانات ليشمل الدول كافة.

٣٧- ونظر الفريق العامل في الطابع الداعم للقواعد القانونية الأخرى، القائمة منها والمقترحة، في سياق جهود نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. كما تناول الفريق مدى قانونية وشرعية الأسلحة النووية. ونوقشت في هذا السياق الوصمة المرتبطة بالأسلحة النووية والآثار القانونية لذلك.

٣٨- وناقش الفريق العامل تطور القانون الدولي منذ صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في عام ١٩٩٦، بما في ذلك في مجالات

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي، والآثار المحتملة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وناقش الفريق العامل كذلك تطور القانون الجنائي الدولي فيما يتصل باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. كما ناقش فكرة إجراء دراسة عن تطور القانون الدولي فيما يتصل بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما يشمل مجالات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي، وفي الميدان القانوني للمحكمة الجنائية الدولية.

هاء- دور الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

٣٩- ناقش الفريق العامل دور الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وتناول على وجه الخصوص مسألة ما إذا كانت الدول تضطلع بأدوار مشتركة أم مختلفة.

٤٠- وأشار الفريق العامل إلى أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يعتبر مسؤولية مشتركة تتحملها الدول كافة، ولا سيما في ضوء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وأشار أيضاً إلى أن الدول تضطلع بأدوار ومهام متباينة رغم أن المسؤولية المذكورة مشتركة وجماعية.

٤١- واتفق الفريق العامل بشأن وجهة النظر القائلة بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تضطلع بدور في تعزيز نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ونظر أيضاً في كون الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما التي تملك أكبر الترسانات النووية، تتحمل مسؤولية خاصة في المهام التي تحقق نزع السلاح النووي، بما في ذلك تنفيذ التدابير الفعالة المتصلة بنزع ذلك السلاح.

٤٢- وناقش الفريق العامل دور البرلمانيين والمنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية باعتبارها جهات فاعلة في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي تناول الأسلحة النووية باعتبارها قضية ذات بعد إنساني وتمس الأمن البشري، اعتبر الفريق العامل أن على الدول بناء شراكات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة.

٤٣- وفي مناقشة المقترحات، تدارس الفريق العامل دور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التصدي للمركز والقيمة المرتبطين بالأسلحة النووية. ونوقش دور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إطار ضمانات الردع النووي الموسعة في الحد من الدور البارز للأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وناقش الفريق العامل أيضاً دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في التصدي لقيمة الأسلحة النووية ومشروعيتها، وإمكانية زيادة التعاون فيما بين تلك المناطق لتعزيز نزع السلاح النووي.

واو- إجراءات عملية أخرى يمكن أن تسهم في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

٤٤- ناقش الفريق العامل الحاجة إلى مواصلة تناول قضية نزع السلاح النووي في مختلف المحافل، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى أو مؤتمرات القمة.

٤٥- كما ناقش الفريق العامل دور التثقيف في تعزيز التقدم نحو نزع السلاح النووي. وألقى المشاركون الضوء على المساهمات التي يمكن للتثقيف أن يقدمها في زيادة الفهم لمختلف أبعاد نزع السلاح النووي، بما في ذلك الآثار الإنسانية والاقتصادية والبيئية للأسلحة النووية.

٤٦- ونظر الفريق العامل في الحاجة إلى مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124)، بما في ذلك الإبلاغ بصفة نصف سنوية عن جهودهم في هذا الصدد. وناقش المشاركون أيضاً الاستفادة بقدر أكبر من الجديد في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في نشر المواد التثقيفية وزيادة الوعي لدى عامة الجمهور، ولا سيما في صفوف الشباب.

٤٧- وناقش المشاركون إعادة تخصيص الأموال من برامج الأسلحة النووية إلى جملة مجالات أخرى من بينها التنمية الاقتصادية ونزع السلاح النووي والتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي معرض تناوله لمسألة تصفية الأسلحة النووية، ناقش الفريق العامل دور القطاعين العام والخاص.

٤٨- كما ناقش الفريق العامل أثر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على نزع السلاح النووي.

٤٩- وناقش الفريق العامل الحاجة إلى المزيد من العمل بشأن جميع المسائل التي تم تناولها خلال اجتماعه والمتعلقة بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.